المستويات. ولعل تنامي الحجم العام للشركات القائمة هو احد المؤشرات المعبرة في دلالتها عن التوسع والامتداد الرأسمالي. فقد ازداد عدد الشركات القائمة بمختلف انواعها بنسبة ٥٩,٢٪ بين عام ١٩٧٢ و١٩٧٥[٣١]. اما زيادتها بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٧ فبلغت ١٨٥,٦٪ وبالارقام المطلقة من: ٢٦٧١ شركة في نهاية ١٩٧٢ الى ٧٦٢٨ شركة في نهاية ١٩٧٧، واما رؤوس اموالها فقد ارتفعت من ٨١,٣ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٣٩٤,٨ مليون دينار عام ١٩٧٧، اي بنسبة ٣٨٦٪ خلال ١٩٧٢/ ١٩٧٧[٣٢].

ومن ناحية اخرى، ارتفع العدد المطلق للشركات المساهمة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٧، وارتفعت رؤوس اموالها من ٤٤,٥ مليون دينار الى ١٧٩,٣ مليون دينار. وبينما كانت حصة الشركات المساهمة من رؤوس اموال الشركات اجمالا ٥٤,٨٪ عام ١٩٧٢، فقد ارتفعت الى ٦٤,٣٪ لعام ١٩٧٥. كذلك ارتفعت حصة الشركات المساهمة الخاصة والعامة من مجموع رؤوس اموال الشركات من ٦٩٪ لعام ١٩٧٢ الى ٨٢٪ عام ١٩٧٧ [٣٣].

ويعبر عن درجة تمركز رؤوس الاموال وكثافتها لدى الشركات المساهمة، ارتفاع متوسط رأسمالها من ٦١٨,٥ الف دينار عام ١٩٧٢ الى ١,٥ مليون دينار عام ١٩٧٧. وضاعفت العديد من الشركات رؤوس اموالها عدة مرات. فخلال النصف الاول من ١٩٧٧ رفعت ٢٩٤ شركة رؤوس اموالها بمقدار ٤٦ مليون دينار [٣٤]. وجاءت ابرز الزيادات لدى شركة البوتاس، التي ضاعفت رأسمالها من ٤,٥ الى ٤٠ مليون دينار. كما زاد عدد من الشركات الصناعية والسياحية والبنوك رؤوس اموالها بنسبة ١٠٠٪ دفعة واحدة[٣٥].

ومن بين مظاهر النمو العام للاستثمار الرأسمالي، ارتفاع عدد الشركات الصناعية المسجلة. وبرغم ان عددها لم يتجاوز ١٧٪ من عموم الشركات القائمة في نهاية ١٩٧٧، فإن حصتها من رؤوس اموال الشركات اجمالا بلغت ٣٥,٧٪. ولكن حصة الصناعة من مجموع الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخصوصية ترتفع لتبلغ ٣٩,٨٪. وقد ابرز ذلك ارتفاع معدل كثافة رأس مال الشركات الصناعية بالمقارنة مع غيرها. وتستأثر الشركات المساهمة الصناعية، بحوالي ٩٠٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات الصناعية، بينما لا تستحوذ الشركات المساهمة العاملة في الخدمات والتجارة سوى على ٧٨٪ من مجموع رؤوس اموالها[٣٦].

### د ـ أتساع رقعة العلاقات الرأسمالية في الريف

تميزت السنوات الاخيرة بتسارع تغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف، وتنامي المكانة النسبية للزراعات الرأسمالية بالنسبة الى اجمالي الانتاج الزراعي. حيث بات وادي نهر الاردن، (وهو الميدان الرئيسي للرأسمالية الزراعية) ينتج ٨١٪ من اجمالي الخضروات المنتجة، و٤٨٪ من الفواكة، وحوالي ٨٪ من المحاصيل الحقلية، وذلك خلال عام ١٩٧٩[٣٧].

وتغير نمط المحاصيل الزراعية خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ بشكل ملموس، حيث انخفضت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضار البعلية لصالح الخضار المروية والاشجار المثمرة. ومن حيث توزيع القروض الموجهه نحو الزراعة خلال السنوات المذكورة، خصص ٧٠٪ منها لغايات التكوين الرأسمالي[٣٨]. وظهر نمو ملموس لوسائل الزراعة والريّ ذات التكلفة الرأسمالية العالية كالمزروعات المحمية (بالبيوت البلاستيكية) والري بالرشاشات والتنقيط. وذلك، بالاضافة الى التوسع باستخدام الالات ومصادر القوة في مختلف الانشطة الزراعية والري وفي استخدام الاسمدة والمستلزمات الزراعية. وبرزت بقوة فئات جديدة في